

منّا
لحقوق
الإنسان



MENA
Rights
Group



2025

سبتمبر

هيئة حقوق الإنسان السعودية عشرون عامًا من تبييض سجل حقوق الإنسان في المملكة

تمت كتابة هذا التقرير بفضل الدعم السخي
من ولاية جنيف.



فهرس المحتويات

1. المقدمة 3
2. هيئة حقوق الإنسان السعودية بإجاز 5
3. وضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في 2024-2025 وتصويره من قبل هيئة حقوق الإنسان السعودية 7
 - 3.1 استمرار القمع ضد المعارضة السلمية وحقوق المرأة 7
 - 3.2 ارتفاع حاد في تنفيذ أحكام الإعدام 10
4. هيئة حقوق الإنسان السعودية كصوت للحكومة السعودية في الأمم المتحدة 13
 - 4.1 الاستعراض الدوري الشامل 13
 - 4.2 لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة 16
 - 4.3 لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري 18
5. التطبيق الانتقائي اختصاصات هيئة حقوق الإنسان السعودية 21
 - 5.1 المراجعة التشريعية والتقارير السنوية 21
 - 5.2 الشكاوى الفردية 21
 - 5.3 زيارات ورصد أماكن الاحتجاز 22
6. المشاركة الإقليمية والدولية التي تضي الشرعية على هيئة حقوق الإنسان السعودية كمؤسسة فاعلة 24
 - 6.1 الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ودول أعضاء الأمم المتحدة 24
 - 6.2 برامج التدريب والتعاون الفني 25
7. الاستنتاجات والتوصيات 27
 - 7.1 التوصيات العامة لحكومة المملكة العربية السعودية 27
 - 7.2 إلى الجهات الدولية المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والحكومات الأجنبية 28
 - 7.3 تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات المراجعة الدولية 28

1. مقدمة

الحكومة². نظريًا، كُلفت الهيئة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتُكلف بمسؤوليات مختلفة تشمل معالجة شكاوى حقوق الإنسان، والمشاركة في العمل التشريعي، ومراقبة مرافق الاحتجاز³.

تُشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل عام على السعي للحصول على الاعتماد من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة تُقيّم فعالية واستقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقًا للمعايير الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي يُشار إليها عادةً باسم مبادئ باريس⁴. ومع ذلك، لم تطلب الهيئة الاعتماد من التحالف العالمي

في السنوات الأخيرة، دأبت حكومة المملكة العربية السعودية على تبني موقف تقدمي في مجال النهوض بحقوق الإنسان في البلاد. ومن خلال هيئتها السعودية لحقوق الإنسان، تُشدد الحكومة بانتظام على الإصلاحات المُتخذة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبينما سعت المملكة بالفعل إلى إدخال تغييرات على قوانين مهمة تُنظم حقوق المرأة والإفراج عن بعض السجناء السياسيين الذين طال أمد احتجازهم، فقد شهدت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني واقعًا مختلفًا.

على عكس الرواية الحكومية، وثقت منظمات حقوق الإنسان استمرار حملة القمع ضد النساء السعوديات المطالبات بإصلاحات مؤسسية وحقوق أساسية؛ وارتفاعًا غير مسبق في عمليات إعدام المُحتجزين بتهم بسيطة تتعلق بالمخدرات أو لممارسة حقهم في حرية التعبير؛ وظروف احتجاز مُزرية، بما في ذلك ممارسة التعذيب.

تأسست هيئة حقوق الإنسان السعودية قبل عشرين عامًا بالضبط، بموجب القرار رقم 207 الصادر في 12 سبتمبر 2005¹. ومنذ إنشائها، لعبت الهيئة دورًا حاسمًا في دعم رؤية مشوهة حول الوضع الراهن لحقوق الإنسان في المملكة. وتشير الهيئة إلى نفسها على أنها منظمة مستقلة تتمتع باستقلالية كاملة، وتقدم تقاريرها إلى الملك وتحاسب

² المملكة العربية السعودية، التقرير الأولي المقدم بموجب المادة 35 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/C/SAU/1)، 19 أكتوبر 2015، متاح على: <https://www.hrc.gov.sa/storage/reports-attachment/ETTD6SPWWzB9resbC6Y0hFyhT-bFRPN0NTD96hUNm.pdf> (تم الاطلاع عليه في 21 أغسطس/آب 2025)، الفقرة 9؛ لجنة مناهضة التعذيب، التقرير الدوري الثالث المقدم من المملكة العربية السعودية بموجب المادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب (27)، CAT/C/SAU/3، فبراير/شباط 2024، متاح على: <https://undocs.org/en/CAT/C/SAU/3> (تم الاطلاع عليه في 21 أغسطس/آب 2025)، الفقرة 13؛ المملكة العربية السعودية، نظام هيئة حقوق الإنسان، الصادر بالمرسوم الملكي رقم 30/أ بتاريخ 12 سبتمبر 2005 (بصيغته المعدلة)، متاح على: <https://laws.boe.gov.sa/Files/Download/?attId=86943751-8f65-4a01-afee-adbb0103b5b7> (تاريخ الولوج: 21 أغسطس 2025)، المادة 2؛ هيئة حقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية)، حول الهيئة (الموقع الإلكتروني، باللغة العربية)، مُحدّث بتاريخ 27 يناير 2025، متاح على: <https://www.hrc.gov.sa/website/about-us> (تاريخ الولوج: 21 أغسطس 2025)، قسم «نبذة عن الهيئة»، الفقرة 1.

³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-persons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتالي فهي لا تخضع لأي رقابة دولية.

في عام 2023، نشرت منظمة منا لحقوق الإنسان، منظمة القسط لحقوق الإنسان، والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً (تقرير لجنة حقوق الإنسان لعام 2023)⁵ يحلل فعالية هذه المؤسسة ويسلط الضوء على دورها في التستر على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. ومن خلال تحليل شامل إطارها القانوني وتكوينها وشركاتها وإجراءاتها، وجدت أدلة موثقة على توافق المؤسسة مع مصالح الحكومة واستخدامها كأداة لتبييض سجل حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

ويهدف هذا التقرير إلى استكمال تقرير لجنة حقوق الإنسان لعام 2023 من خلال تقديم أدلة جديدة متاحة للجمهور تثبت الدور المستمر لهذه المؤسسة في التستر على انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم نفسها كمتحدثة باسم حكومة المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وحتى يومنا هذا، لم يتم إجراء أي إصلاح لتحسين استقلاليتها وفعاليتها. وبدلاً من ذلك، ركزت المؤسسة جهودها على التقليل من شأن انتهاكات حقوق الإنسان، ورفض القضايا، والتواصل مع الحكومة والأمم المتحدة بطرق تعمل في المقام الأول على تحسين صورة الحكومة.

⁵ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

2. نبذة عن هيئة حقوق الإنسان السعودية



الهيئة للحصول على الاعتماد بموجب مبادئ باريس، التي تُشكّل المعيار العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المستقلة¹¹. ويعكس غياب هذا الاعتماد غياب الاستقلالية الرسمية والعملية.

كما سُنقش لاحقًا في هذا التقرير، تُسلّط لجنة حقوق الإنسان في السعودية، خلال مشاركتها أمام الآليات الدولية، الضوء على الإصلاحات والمبادرات الإيجابية، مثل التشريعات الجديدة المتعلقة بحماية الطفل أو حقوق المرأة، بينما تتجاهل الانتهاكات التي لا تزال قائمة في الممارسة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من الإصلاحات الموعودة في مجال قضاء الأحداث، لا يزال القُصر يواجهون عقوبة الإعدام¹². وبدلًا من الاعتراف بهذه التناقضات، تُركّز لجنة حقوق الإنسان على تصوير مظهر الامتثال، وبالتالي حماية السلطات من التدقيق.

على مر السنين، التزمت لجنة حقوق الإنسان الصمت إزاء الادعاءات الموثوقة والخطيرة بالتعذيب والاحتجاز التعسفي والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان¹³. ولم تُجر أو تنشر تحقيقات مستقلة، ولم تُقدّم أي سبل انتصاف للضحايا. وبدلًا من ذلك، غالبًا ما تُكرّر اللجنة الخطاب

أنشئت هيئة حقوق الإنسان السعودية عام 2005 بموجب مرسوم ملكي، لتكون الهيئة الحكومية المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة⁶. ووفقًا لنظامها الأساسي، تُكَلّف

الهيئة بمراجعة التشريعات القائمة، واقتراح الإصلاحات، ومراقبة مراكز الاحتجاز، ومعالجة الشكاوى، ونشر الوعي بحقوق الإنسان⁷. وكثيرًا ما وصفت الهيئة نفسها بأنها كيان مستقل يتمتع باستقلالية تامة في أداء مهامه⁸.

منذ إنشائها عام 2005، تُعيّن قيادة هيئة حقوق الإنسان السعودية - رئيسها ومجلس إدارتها - بمرسوم ملكي، ويوافق عليها مجلس الوزراء⁹. هذا التصميم يُخضع المؤسسة حتمًا لنفوذ السلطة التنفيذية، مما يُقوّض استقلاليتها¹⁰. لم تسع

⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁷ هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹² هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

الرسمي برفضها الانتقادات الخارجية باعتبارها تدخلًا في الشؤون الداخلية¹⁴.

تشارك هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بشكل متكرر في تعاون دولي مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الأجانب، حيث توقع مذكرات تفاهم وتنشر مبادرات تقنية¹⁵. وبينما تُقدم هذه الأنشطة كدليل على التقدم، إلا أنها لا تُقابلها رقابة أو مساءلة حقيقية داخل المملكة. تعزز هذه المشاركات دور الهيئة في إضفاء الشرعية على السياسات الحكومية بدلاً من التصدي للانتهاكات¹⁶.

وعلى عكس المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، لا تنشر هيئة حقوق الإنسان تقارير جوهرية عن ظروف الاحتجاز، أو أمط الإساءة المنهجية، أو التحقيقات الخاصة بقضايا محددة. وتصف مخرجاتها إلى حد كبير سياسات الدولة بدلاً من تقييم أثرها. كما لم تُقم هيئة حقوق الإنسان تعاونًا هادفًا مع منظمات المجتمع المدني المحلية، ولم تُوفر منصة للضحايا للتعبير عن مخاوفهم بأمان.

وإذا ما أُخذت هذه العناصر مجتمعةً، فإنها تُظهر أن هيئة حقوق الإنسان تفتقر إلى الاستقلالية والفعالية. فبدلاً من العمل كآلية وطنية للمساءلة، فإنها تُعزز الروايات الرسمية، مانحةً إياها شرعيةً دوليةً دون معالجة الانتهاكات المنهجية. ويظل إسهامها رمزيًا ودبلوماسيًا إلى حد كبير، حيث يعمل كأداة لتبييض صورة حقوق الإنسان بدلاً من أن يكون ضامنًا لها.

¹⁴ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁵ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

3. وضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في الفترة 2024-2025 وتصويره من قبل هيئة حقوق الإنسان

3.1 استمرار حملة القمع على المعارضة السلمية وحقوق المرأة

الحكومة السعودية موجة من عمليات الإفراج عن السجناء السياسيين، وثقتها المنظمات المقدمة للبلاغات، بما في ذلك مدافعون بارزون عن حقوق الإنسان. ومنذ بداية عام 2025، أُفرج عن 44 سجيناً على الأقل، أما بعد إكمالها أو في منتصف مدة عقوبتهم¹⁷. ومن أبرز هؤلاء الدكتور محمد فهد القحطاني، العضو المؤسس لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)¹⁸، عيسى النخيفي، الناشط البارز في مكافحة الفساد¹⁹، وسلمى الشهاب، طالبة دكتوراه في جامعة ليدز²⁰.

على الرغم من أن هذه الإفراجات تستحق الإشادة كخطوة إيجابية، إلا أنها لا تزال غير كافية لأنها مصحوبة بقيود واسعة النطاق، بما في ذلك حظر السفر لعدة سنوات والمراقبة والإقامة الجبرية مع جهاز مراقبة الكاحل والتهديدات المستمرة بإعادة الاعتقال. ومع إطلاق سراح المزيد من السجناء، أصبح حظر السفر أداة شائعة بشكل متزايد للقمع لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي

في الفترة 2024-2025 واجهت هيئة حقوق الإنسان تحديات متزايدة وشيكة في مجال حقوق الإنسان. وينبع أحد أكثر المخاوف إلحاحاً من استمرار حملة القمع على حرية التعبير، حيث يتعرض الصحفيون والكتاب والمدافعون عن حقوق الإنسان والمواطنون العاديون لخطر الانتقام بسبب انتقاداتهم السلمية أو معارضتهم. ونظراً لاستقلالها المعلن ومسؤوليتها عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ينبغي أن تكون هيئة حقوق الإنسان المرجع الرئيسي لمحاسبة الحكومة على هذه الانتهاكات.

من الناحية النظرية، ينبغي أن تضمن الهيئة الرصد الفعال، وتوثيق الانتهاكات، وتوفير سبل الانتصاف التي تحمي الحريات الأساسية بما يتماشى مع التزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. في الواقع، يتسم تصوير هيئة حقوق الإنسان لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بالانتقائية والتضليل باستمرار. ففي بياناتها العامة وعلى موقعها الإلكتروني، تُسلط الهيئة الضوء على إنجازات الحكومة مع تجاهلها لأهم قضايا حقوق الإنسان.

على مدار العقد الماضي، شددت المملكة العربية السعودية إجراءاتها على أي شكل من أشكال انتقاد الحكومة أو المعارضة، وبدأ الحيز المدني يكاد ينعدم. ومع ذلك، وفي تحول مفاجئ للأحداث خلال العام الماضي، أطلقت

¹⁷ <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁸ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

²⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



عبد الله الحامد، ووليد أبو الخير، ومحمد القحطاني في الجلسة السادسة لمحكمة حسم، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 © [Raconnish/Wikimedia Commons](https://commons.wikimedia.org/wiki/Raconnish/Wikimedia_Commons)
مرخص بموجب [CC BY-SA 3.0 DEED](https://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/deed.sa/)

لجين الحثلول، التي اعتُقلت بسبب احتجاجها على حظر قيادة المرأة للسيارات ودفاعها عن حقوق المرأة في الأمم المتحدة، سُجنت وحُكم عليها بمنع سفر لمدة عامين وعشرة أشهر، انتهى في 12 نوفمبر 2023. ورغم انتهاء حظر السفر، ظلت غير قادرة على السفر، دون إخطار رسمي بأي مبرر أو قرار قضائي²⁴.

إضافةً إلى ذلك، لا تزال هذه الإفراجات استثناءً، ولا يزال الكثيرون مسجونين لأفعال تتعلق بحرية التعبير. في يناير 2024، حُكم على ناشطة حقوق المرأة مناهل العتيبي في محاكمة سرية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن 11 عامًا، حُفّضت إلى خمس سنوات عند إعادة محاكمتها في أغسطس 2025²⁵. حُكم عليها لمناصرتها عبر الإنترنت لإلغاء قوانين ولاية الرجل ونشر صور بدون عباءة. أثارت

الوقت نفسه، فإن غالبية سجناء الرأي الذين لا يزالون رهن الاحتجاز سيخضعون لحظر سفر طويل تفرضه المحكمة وعادة ما يكون طوله مثل مدة عقوبتهم²¹. ومن الأمثلة البارزة عبد الرحمن السدحان، عامل الإغاثة الإنسانية الذي يقضي حاليًا 20 عامًا في السجن وحظرًا على السفر لمدة 20 عامًا لنشره منشورًا ساخرًا²²؛ أو المدافع البارز عن حقوق الإنسان، وليد أبو الخير²³، الذي يقضي حاليًا عقوبة بالسجن لمدة 15 عامًا وحظرًا على السفر لمدة 15 عامًا.

لا يفرض مثل هذه المنع عن السفر دائمًا من قبل المحاكم، بل قد يكون حظر سفر «غير رسمي»، يُفرض دون إخطار أو أمر مؤسسي، وقد يمتد أيضًا إلى أفراد عائلات الأفراد المعنّين.

²¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

²² هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

²³ مذكرة من منظمة مناهل لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

²⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

²⁵ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

بالإضافة إلى المعتقلين، تواصل السلطات السعودية استهداف منتقدي الحكومة واعتقالهم تعسفيًا. في أغسطس 2024، أُلقي القبض على المواطن البريطاني أحمد الدوش في مطار الرياض، وحُكم عليه لاحقًا بالسجن ثماني سنوات. وتتعلق التهم الموجهة إليه بمنشورات محذوفة على مواقع التواصل الاجتماعي كان قد كتبها قبل ست سنوات حول الوضع في السودان - منشورات لم تُشر إلى المملكة العربية السعودية - وبصلة مزعومة معارض سعودي في المنفى، لم تربطه به سوى معرفة ابن المعارض.²⁹

تتعلق جميع حالات الاحتجاز التعسفي الموثقة تقريبًا بأفراد حوكموا وصدرت ضدهم أحكام بناءً على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2007 وقانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله لعام 2017 (قانون مكافحة الإرهاب). وقد تعرضت هذه القوانين لانتقادات متكررة من الأمم المتحدة بسبب تجريمها طيفًا واسعًا من أفعال التعبير والرأي السلميين.³⁰

وقد أعرب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مرارًا وتكرارًا عن قلقه إزاء الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، مؤكدًا أنه لا يحصر الأفعال التي يجرمها في أعمال العنف.³¹ وفي الآونة الأخيرة، أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أيضًا عن قلقها إزاء استخدام قانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، مما يؤدي إلى التهيب وخطاب الكراهية والتهديد والمضايقة والاعتقال والاحتجاز وحظر السفر على المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، ولا سيما أولئك اللواتي يدافعن عن إلغاء نظام ولاية الرجل وحظر السفر.³²

²⁹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

³⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-arabia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

³¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

³² هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/About.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



مجموعة صور لأفراد سعوديين خضعوا لحظر سفر، مع طائرة © بإذن من منظمة القسط لحقوق الإنسان.

قضيتها إدانة دولية، لكن هيئة حقوق الإنسان السعودية التزمت الصمت، حتى مع تمثيلها المملكة العربية السعودية أمام لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة في العام نفسه. في مراسلات رسمية، احتفت الهيئة بـ«التقدم» السعودي وتجاهلت محنتها.²⁶

واصلت منظمات حقوق الإنسان الدولية توثيق حالات الاحتجاز التعسفي التي لا تزال مستمرة.²⁷ وفي آراء حديثة صادرة عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، كرر الفريق قلقه من وجود «مشكلة واسعة النطاق ومنهجية للاحتجاز التعسفي في المملكة العربية السعودية» وأن «الانتهاكات المتكررة لقواعد القانون الدولي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية».²⁸

²⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

²⁷ هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

²⁸ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-persons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



قاضي أو مطرقة مزاد على خلفية علم المملكة العربية السعودية بلوح. © رسم توضيحي ثلاثي الأبعاد، مرخص من Shutterstock.

3.2 ارتفاع حاد في عمليات الإعدام

تواجه هيئة حقوق الإنسان السعودية تحديات ملحة تتعلق بالارتفاع الحاد في عمليات الإعدام في المملكة خلال عامي 2024 و2025. ورغم الإجماع الدولي المتزايد على تقييد عقوبة الإعدام وإلغائها، وسّعت المملكة العربية السعودية نطاق استخدامها بشكل كبير، بما في ذلك في الحالات التي لا تصل إلى حد «أخطر الجرائم» بموجب القانون الدولي. وقد طُلب من هيئة حقوق الإنسان السعودية مراراً وتكراراً على المستوى الدولي، بما في ذلك خلال مراجعات هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، معالجة هذا الاتجاه المقلق وتوضيح كيفية صون الحق في الحياة. ومع ذلك، فشلت اللجنة باستمرار في اتخاذ موقف واضح أو محاسبة الحكومة.

في عام 2024، نفذت المملكة العربية السعودية أعلى عدد من عمليات الإعدام في تاريخها، بما في ذلك جرائم المخدرات غير العنيفة. في ذلك العام وحده، أعدمت المملكة العربية السعودية 345 شخصاً، من بينهم 138 أجنبياً³⁴، 122 شخصاً بتهم تتعلق بالمخدرات فقط. معظم من أُعدموا بهذه التهم هم من الأجانب³⁵.

ووفقاً لوكالة الأنباء الوطنية، أعدمت المملكة العربية السعودية 1816 شخصاً بين يناير 2014 ويونيو 2025 منهم 597 أُعدموا بتهم تتعلق بالمخدرات³⁶. تتناقض هذه الإحصائيات بشكل صارخ مع تصريحات ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الذي أكد في مقابلة عام 2022 أن عقوبة الإعدام ستُطبّق فقط على جريمة القتل³⁷.

³⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

³⁵ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-arabia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

³⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

³⁷ هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهدت المملكة العربية السعودية زيادة حادة في عدد عمليات الإعدام التي تم تنفيذها، وخاصة ضد الأجانب والمتهمين في جرائم³³ المخدرات الذين يتلقون أحكام الإعدام بعد محاكمات تنتهك المعايير الدولية بشكل روتيني.

³³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

ذلك، فإنها تعزز ورش العمل التدريبية وحملات التوعية القانونية، بينما يظل أولئك الذين يواجهون الإعدام - بمن فيهم الأحداث - بدون حماية مؤسسية.

وثقت المنظمات الدولية أيضاً استخداماً مقلقاً لعقوبة الإعدام ضد أفراد من الأقلية الشيعية السعودية، لا سيما لجرائم إرهابية مُلَفَّقة. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، أعدمت السلطات السعودية ما لا يقل عن 120 فرداً من الطائفة الشيعية بين يناير ويونيو 2025، جميعهم تقريباً جرائم متعلقة بالإرهاب⁴⁴. لطالما واجه الشيعة في السعودية تمييزاً في مجالات مُختلفة، التعليم والقضاء والحريات الدينية والتوظيف⁴⁵. ولا شك أن التمييز المُستمر الذي يواجهه هذا المجتمع يُشكّل أساس أحكام الإعدام هذه.

في 15 نوفمبر 2024، اعتمد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأياً بشأن خمسة أفراد من الأقلية الشيعية حُكم عليهم بالإعدام لأفعال ارتكبوها وهم قاصرين، واعتبر الفريق أن هناك نمطاً مقلقاً من الاضطهاد وتاريخاً طويلاً من التمييز ضد الأقلية الشيعية في منطقة القطيف⁴⁶. ونظراً لأن الأفراد الخمسة ينتمون إلى الأقلية الشيعية وأن أحكامهم مرتبطة بمشاركة في حركة الاحتجاج التي اندلعت عام 2011 في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية، فقد وجد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجازهم ينطوي على تمييز ديني. ويعكس هذا الاستنتاج المخاوف الأخيرة التي أثارها لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بشأن «الزيادة الكبيرة في معدل عمليات الإعدام المنفذة منذ عام 2023، ولا سيما بين أفراد الأقلية الشيعية»⁴⁷.

⁴⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴⁵ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴⁷ هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

في ديسمبر 2024، أرسل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب بلاغاً إلى الحكومة السعودية بشأن إعدام ثلاثة مواطنين مصريين، والإعدام الوشيك لـ 29 مواطناً أجنبياً آخرين، منهم 28 مصرياً وأردني واحد³⁸. وأعرب المكلفون بولايات عن قلقهم إزاء هذه الإعدامات، وأكدوا أنها لا ترقى إلى مستوى «أشد الجرائم خطورة»³⁹.

استمرت عمليات الإعدام حتى عام 2025 بوتيرة مثيرة للقلق، مما يتناقض مع التصريحات الحكومية السابقة بأن عقوبة الإعدام لمثل هذه الجرائم سيتم تقليصها. وحتى 27 أغسطس 2025، نفذت السلطات السعودية 269 عملية إعدام منذ بداية العام⁴⁰. وبين يناير ويونيو 2025، تم إعدام ما لا يقل عن 118 شخصاً بتهم تتعلق بالمخدرات، مما جعلها أعلى رقم مسجل⁴¹. وفي وقت لاحق، تم إعدام مواطن مصري آخر في أبريل 2025⁴²، وفي يونيو 2025، حذر خبراء الأمم المتحدة من الإعدام الوشيك لـ 26 مصرياً⁴³.

ومع ذلك، في تقاريرها العامة، تجنبت هيئة حقوق الإنسان السعودية باستمرار معالجة هذه القضية. وبدلاً من

³⁸ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

³⁹ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴⁰ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴² هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



صور القاصرين الخمسة، من اليسار إلى اليمين: جواد قريريص، يوسف المناسف، حسن الفرج، جلال لباد، عبد الله الدرازي. © بإذن من المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان.

في 21 أغسطس 2025، أُعدم أحد المتهمين، جلال لباد، بشكل مأساوي على يد السلطات السعودية، منتهكاً بذلك توصيات كل من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ولجنة القضاء على التمييز العنصري⁴⁸.

⁴⁸ مذكرة من منظمة منا لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

4. هيئة حقوق الإنسان السعودية، صوت الحكومة السعودية في الأمم المتحدة

4.1 الاستعراض الدوري الشامل

سجلها في مجال حقوق الإنسان في ضوء التزاماتها الدولية⁵⁰. تلقت المملكة العربية السعودية 354 توصية من 135 دولة⁵¹. في 4 يوليو 2024، أبلغت المملكة العربية السعودية مجلس حقوق الإنسان بقرارها قبول 83% من التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل⁵².

في 22 يناير 2024، خضع سجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان للفحص أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال الاستعراض الدوري الشامل الرابع⁴⁹. يُعد الاستعراض الدوري الشامل آليةً لمراجعة الأقران، تُقدم من خلالها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توصياتٍ إلى الدولة قيد الاستعراض حول كيفية تحسين

⁵⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵² هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁴⁹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

تتحدث السيدة هالة التويجري، رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية، نيابةً عن الوفد السعودي خلال الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. © بإذن من مجموعة مينا لحقوق الإنسان.



حرية الرأي والتعبير

في بيانها الافتتاحي، أكدت رئيسة الهيئة السعودية لحقوق الإنسان أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية يحمي حرية الرأي والتعبير، وأن أي ادعاءات بانتهاك الحقوق تخضع لمراجعة القضاء والهيئة نفسها. كما جادلت بأن القيود المفروضة على وسائل الإعلام، عند فرضها، تُبرر بدعوى الحفاظ على النظام العام⁵⁶.

في الواقع، تمتلك السلطات صلاحيات واسعة لتعريف ومراقبة الخطاب الذي يُعتبر تهديدًا لأمن الدولة⁵⁷. على مدى العقد الماضي، استُخدمت أحكام في نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية ونظام مكافحة الإرهاب بشكل متكرر للاعتقال التعسفي واحتجاز المنتقدين السلميين على وسائل التواصل الاجتماعي⁵⁸، وهي قضية لم تتطرق إليها الهيئة خلال الاستعراض الدوري الشامل. عمليًا، استُخدم هذا التشريع مرارًا وتكرارًا لإصدار أحكام سجن قاسية، بل وأحكام إعدام، بحق نشطاء سلميين ومعارضين سياسيين ومدافعات عن حقوق الإنسان؛ ومع ذلك، لم تُشر الهيئة إليه.

ردًا على هذه الممارسات، أوصت 21 دولة بأن تُعزز المملكة العربية السعودية حماية حرية التعبير. على سبيل المثال، حثت غانا المملكة على «تعزيز جهودها لتعزيز حرية الرأي والتعبير، سواء على الإنترنت أو خارجها، وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان»⁵⁹.

خلال الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية في يناير 2024، واعتماد نتائجها في يوليو 2024 - وكلاهما عُقد في جنيف - ترأست وفد المملكة السيدة هالة التويجري، رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية، برفقة عدد من أعضائها. ورغم أن هيئة حقوق الإنسان السعودية مُنفصلة عن الحكومة⁵³، إلا أن دورها في رئاسة الوفد الرسمي يُظهر مدى ارتباطها الوثيق بسلطات الدولة، مما يُفوّض استقلاليتها بشكل واضح.

في الواقع، تُشدد مبادئ باريس على أنه لا ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون جزءًا من وفد الدولة في عمليات مثل الاستعراض الدوري الشامل أو غيرها من دورات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، حيث تتمتع بحقوق مشاركة منفصلة⁵⁴.

خلال الاستعراض، تناولت تشيلي هذه المسألة بتوصية المملكة العربية السعودية باتخاذ تدابير لضمان عمل مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس تمامًا - وهي توصية قُبلت لاحقًا⁵⁵.

تتناقض التصريحات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان السعودية خلال الاستعراض الدوري الشامل بشكل حاد مع نتائج منظمات حقوق الإنسان، مما يُبرز كيف تعمل اللجنة كأداة للسلطات السعودية لتبييض سجلها في مجال حقوق الإنسان، وليس كجهة رقابية مستقلة.

⁵⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵⁷ هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵⁸ مذكرة من منظمة مناهضة العنصرية الدولية لحقوق الإنسان، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵⁹ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵³ مذكرة من منظمة مناهضة العنصرية الدولية لحقوق الإنسان، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁵⁵ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

في الواقع، لا يزال التعذيب ممارسة شائعة، لا سيما ضد النشطاء السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان⁶⁵. ويُستخدم التعذيب بشكل متكرر لانتزاع اعترافات بالإكراه، والتي تُعتمد كأساس وحيد للإدانة. وتتجاهل هيئة حقوق الإنسان السعودية أو تُخفي مزاعم التعذيب بشكل روتيني⁶⁶.

على الرغم من التأكيدات الرسمية التي قدمتها هيئة حقوق الإنسان السعودية خلال السنوات القليلة الماضية⁶⁷ وخلال البيان الافتتاحي للاستعراض الدوري الشامل، تواصل السلطات السعودية فرض أحكام الإعدام على أشخاص لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكاب جرائمهم المزعومة. وينتظر ثمانية أشخاص على الأقل تنفيذ حكم الإعدام بحقهم، ويواجه أحدهم الإعدام الوشيك⁶⁸.

نتيجةً لذلك، تلقت المملكة العربية السعودية 15 توصية تتناول حظر التعذيب. وحثت كوستاريكا المملكة على إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في ادعاءات التعذيب، بينما دعت توغو إلى إدراج جريمة التعذيب صراحةً - بما يتوافق مع المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب - ضمن القانون السعودي. كما نصحت كرواتيا ودول أخرى بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

كما تلقت المملكة 35 توصية بشأن عقوبة الإعدام. وأوصت الأرجنتين بحظر عقوبة الإعدام على الفور صراحةً، بينما شجعت باراغواي وعدة دول أخرى المملكة العربية السعودية على اعتماد وقف رسمي لعقوبة الإعدام كخطوة نحو إلغائها بالكامل.

⁶⁵ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁶⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁶⁷ هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁶⁸ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-persons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

دعت عدة دول تحديداً إلى إصلاح نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية. أوصت سويسرا السعودية «بتعديل النظام الأساسي للدولة [...] ونظام مكافحة الجرائم الإلكترونية لمواءمتهما مع المعايير الدولية المتعلقة بالحق في حرية التعبير»⁶⁰. وبالمثل، نصحت نيوزيلندا السعودية «بضمان عدم تجريم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير السلمي»⁶¹.

خلال المراجعة، تلقت السعودية 11 توصية تحث على إصلاح إطارها الخاص بمكافحة الإرهاب⁶².

أعربت المملكة المتحدة أيضاً عن مخاوفها، حيث نصحت بأن يقتصر اختصاص المحكمة الجزائية المتخصصة على قضايا الإرهاب الحقيقية، وأن يُتاح للدبلوماسيين والصحفيين حضور هذه المحاكمات⁶³.

حظر التعذيب وعقوبة الإعدام

أثناء المراجعة، أكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن التعذيب محظورٌ منعاً باتاً في المملكة، وأن مرتكبيها يواجهون عقوبة سجن لا تقل عن عشر سنوات. كما أصرت على امتثال المملكة العربية السعودية للمعايير الدولية المتعلقة بعقوبة الإعدام، وأشارت إلى إلغاء عقوبة الإعدام للناصرين⁶⁴.

⁶⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁶¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁶² هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁶³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-persons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁶⁴ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

اعتماد النتيجة

كما رفضت هيئة حقوق الإنسان السعودية رفضاً قاطعاً جميع التوصيات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، رفضت توصية بلجيكا «بالامتناع عن الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تفاعلهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» باعتبارها «ادعاءات لا أساس لها». ورفضت هيئة حقوق الإنسان السعودية دعوة لوكسمبورغ «للإفراج عن جميع المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المعتقلين لممارستهم حريتهم في التعبير»، واصفةً إياها مجدداً بأنها «لا أساس لها» في بيانها. كما رفضت هيئة حقوق الإنسان السعودية توصية هولندا «إلغاء حظر السفر على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين أكملوا مُدد عقوبتهم بالسجن»، واعتبرتها «ادعاءً لا أساس له».

4.2 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)

في 9 أكتوبر 2024، درست لجنة سيداو التابعة للأمم المتحدة سجل المملكة العربية السعودية خلال استعراضها الدوري الخامس. وعقب استعراضها، أصدرت اللجنة ملاحظاتها الختامية بشأن سجل المملكة فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة في 29 أكتوبر 2024، مُحددةً أكثر من 20 مجالاً مثيراً للقلق فيما يتعلق بتنفيذ المملكة العربية السعودية بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)، التي صادقت عليها المملكة عام 2000.⁷³

ترأست رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية، السيدة هالة التويجيري، الوفد السعودي المُمثل للحكومة السعودية. كما تناولت اللجنة توصية في هذا الصدد، وحثت الدولة الطرف على ضمان استقلالية اللجنة.⁷⁴

⁷³ مذكرة من منظمة مناهضة العنصرية لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁷⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

خلال اعتماد النتيجة في 4 يوليو 2024، ترأست هيئة حقوق الإنسان السعودية الوفد السعودي مجدداً، وأُسندت إليها مهمة «قبول» أو «إدراج»⁶⁹ التوصيات نيابةً عن الحكومة.⁷⁰ ولذلك، تولت هيئة حقوق الإنسان السعودية رفض العديد من التوصيات الرئيسية المتعلقة بأكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحاً في المملكة.⁷¹ ويظهر هذا تجاهلاً واضحاً من هيئة حقوق الإنسان السعودية لمعالجة أهم التوصيات المتعلقة بقمعها للمدافعين عن حقوق الإنسان، معتبرةً إياها «ادعاءات لا أساس لها» رغم وجود أدلة دامغة على عكس ذلك.⁷²

اكتفت هيئة حقوق الإنسان السعودية، نيابةً عن حكومة المملكة العربية السعودية، بـ«إدراج» التوصيات المتعلقة بالتصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واكتفت بقبول التوصيات المتعلقة «بالنظر» في التصديق عليها.

لم تُلاحظ هيئة حقوق الإنسان السعودية سوى بعض التوصيات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام، ومعظمها يتعلق بقانون مكافحة الإرهاب. وهذا يُثير مخاوف جدية بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية تُعدّ من أعلى معدلات الإعدام في العالم، وأن العديد من أحكام الإعدام تُفرض بموجب قانون مكافحة الإرهاب، كما نوقش في القسم 3.2 من هذا التقرير.

⁶⁹ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁷⁰ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁷¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁷² هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

في الأحوال الشخصية والسفر والزواج والمسائل القانونية⁷⁷. وقد انتقدت اللجنة مراراً وتكراراً هذه المعايير التمييزية الراسخة في القوانين التي تحكم العمل والجنسية والأحوال المدنية والحقوق الشخصية⁷⁸.

أكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية على سيطرتها ورصدها لتقدم حقوق المرأة، وتحتفل بأدوارها القيادية في المحافل الدولية - مما يوحي ضمناً بالمصادقية والتقدم. لا تزال النساء اللواتي طالبن علناً بالإصلاح، مثل مناهل العتيبي، يتعرضن للاعتقال والتعذيب وإسكات الصوت. كان رد هيئة حقوق الإنسان السعودية على المخاوف الدولية بشأن هؤلاء الناشطات دفاعياً، رافضاً الانتقادات باعتبارها تدخلاً، وفشل في معالجة الادعاءات الموثوقة - بما في ذلك الصمت بشأن مزاعم التعذيب.

في بيانها، رسمت هيئة حقوق الإنسان صورة إيجابية وتقديمية عن تقدم حقوق المرأة في البلاد⁷⁵. وعلى وجه الخصوص، زعمت إحراز تقدم ملموس في المساواة القانونية للمرأة، مشيرة إلى إصلاحات مثل زيادة فرص الحصول على التعليم، ورفع حظر قيادة المرأة للسيارة، والتوظيف، والخدمات القانونية⁷⁶.

في حين أن التقدم ظاهرياً موجود، إلا أن هناك مشكلات هيكلية عميقة لا تزال قائمة. يواصل النظام القانوني في المملكة العربية السعودية فرض تحفظ عام على اتفاقية سيداو، مما يسمح للشريعة بتجاوز الأحكام المتناقضة، وهو ما يتعارض مع مقصد الاتفاقية. لا يزال نظام ولاية الرجل - على الرغم من تخفيفه جزئياً - يقيد بشدة استقلالية المرأة

⁷⁷ <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx>، "عن الهيئة"، (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).
⁷⁸ مذكرة من منظمة مناهل لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁷⁵ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).
⁷⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

القاعة التي عُقد فيها استعراض المملكة العربية السعودية من قبل لجنة سيداو. © بإذن من مجموعة مناهل لحقوق الإنسان.





لقطة شاشة للينا الحثلول، شقيقة لجين الحثلول، وهي تتحدث في استعراض المملكة العربية السعودية من قبل لجنة سيداو. © تلفزيون الأمم المتحدة الإلكتروني.

يومي 27 و28 نوفمبر 2024⁸⁰. ومرة أخرى، ترأست السيدة هالة التويجري، رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية، الوفد السعودي في جنيف، وطرحت نفس الإشكاليات التي نوقشت في إطار الاستعراض الدوري الشامل⁸¹.

وعقب حوار تفاعلي مع اللجنة، اعتمدت اللجنة ملاحظاتها الختامية في 10 ديسمبر 2024، محددةً أكثر من 20 مجالاً مثيراً للقلق فيما يتعلق بتنفيذ المملكة العربية السعودية بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، التي صادقت عليها عام 1997⁸². وفي ملاحظاتها الختامية، حثت اللجنة السعودية على إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان ضمن إطار زمني محدد⁸³.

في تناقض صارخ مع ادعاء الوفد السعودي بأنه «لا توجد قيود على حرية تنقل أي فرد، إلا بموجب قانون أو حكم قضائي»، وثقت منظمات حقوق الإنسان استخدام المملكة العربية السعودية لحظر السفر التعسفي وغير الرسمي المفروض على المدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم، وأحياناً دون أمر قضائي⁷⁹. على سبيل المثال، حُكم على الناشطة السعودية في مجال حقوق المرأة لجين الحثلول بمنع السفر لمدة عامين وعشرة أشهر بعد إطلاق سراحها من السجن في عام 2021 كجزء من إدانتها. رغم انتهاء حظر سفرها رسمياً في 13 نوفمبر 2023، حاولت السفر في فبراير 2024، وأبلغت عند الحدود بأنها لا تزال خاضعة لحظر سفر دائم. كما تخضع عائلتها لحظر سفر منذ عام 2018 دون أي أمر قضائي.

4.3 لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري

راجعت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري سجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان

⁸⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸² هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁷⁹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



لقطة شاشة لهالة التوجيهي، رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية، وهي تُلقى كلمتها الافتتاحية في استعراض المملكة العربية السعودية الذي أجرته لجنة القضاء على التمييز العنصري. © UN Web TV.

حقوق الأقلية الشيعية وقبيلات الحويطات

إلى أحكام تعسفية و تمييزية.⁸⁵ لذلك، دعت اللجنة المملكة العربية السعودية إلى اعتماد تشريع شامل لمكافحة التمييز يُعرّف التمييز العنصري تعريفاً واسعاً، ويعالج أشكال عدم المساواة الهيكلية والمباشرة وغير المباشرة والمتقاطعة.⁸⁶

أكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية حظر التمييز ضد الشيعة السعوديين، وأنهم يتمتعون بكامل حقوقهم وحرّياتهم.⁸⁷ إلا أن اللجنة أشارت إلى واقع مختلف تماماً. فقد أشارت إلى التمييز المنهجي ضد الشيعة، مستشهدةً بحالات مضايقة وترهيب واعتقالات تعسفية وأعمال انتقامية ضد النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدافعون عن حقوق الأقليات.⁸⁸ ويواجه

خلال حوارها التفاعلي، أكدت هيئة حقوق الإنسان في مناسبات عديدة أن القوانين المحلية تحظر التمييز على أساس العرق أو الأصل.⁸⁴ في الواقع، تفتقر المملكة إلى إطار شامل لمكافحة التمييز، ولا يوجد تشريع محدد يجرّم التمييز العنصري. لم تُثر هيئة حقوق الإنسان هذا الإطار القانوني الضعيف في بيانها، بل كُرس للإشادة بالإطار القانوني الحالي في المملكة العربية السعودية الذي يحمي المساواة. على الرغم من أن المادتين 8 و47 من النظام الأساسي للحكم تضمنان المساواة، إلا أن تطبيق هاتين المادتين في الواقع ضعيف وغير كافٍ لحماية الأقليات.

علاوة على ذلك، يُستخدم قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 بشكل غير متناسب لاستهداف الأقليات الدينية، مثل المسلمين الشيعة. إن غياب قانون عقوبات مُدوّن يمنح القضاة سلطة تقديرية واسعة، مما يؤدي في كثير من الأحيان

⁸⁵ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸⁷ هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸⁸ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁸⁴ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



نيوم NEOM

شتوتغارت، ألمانيا -10-10-2022: هاتف جوال يحمل شعار شركة نيوم، شركة التطوير العقاري السعودية، على الشاشة أمام الموقع الإلكتروني. التركيز على منتصف يسار شاشة الهاتف. الصورة غير معدلة. © ت. شنايدر، مرخصة بموجب Shutterstock.

وأوصت اللجنة بأن تُفرض المملكة العربية السعودية وقفاً فورياً على عقوبة الإعدام، بهدف إلغائها في نهاية المطاف، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية⁹¹.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن اللجنة أثارت هذه المسألة خلال حوارها التفاعلي وفي ملاحظاتها الختامية، إلا أن الهيئة السعودية لحقوق الإنسان لم تُثر في أي وقت وضع قبيلة الحويطات البدوية التي واجهت التهجير القسري لإفساح المجال لمشروع نيوم⁹². بل تجاهلت الهيئة هذه المسألة وواصلت الإشادة بالإطار القانوني الحالي في المملكة العربية السعودية. وقد واجه أفراد قبيلة الحويطات التهجير القسري والاحتجاز التعسفي والملاحقات القضائية القاسية لمعارضتهم لعمليات الإخلاء، حيث تعرض الكثيرون منهم لعنف مفرط، بما في ذلك إعدام عبد الرحيم الحويطي خارج نطاق القضاء⁹³.

⁹¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹² هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

المواطنون الشيعة صعوبات في الحصول على تصاريح بناء دور العبادة، و يفتقرون إلى التغطية الإعلامية في البيانات الرسمية لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. كما انتقدت اللجنة تهميشهم المستمر، ولا سيما نقص تمثيلهم في القضاء وأجهزة إنفاذ القانون والإدارة العامة.

أكد الوفد السعودي التزام المملكة باحترام الالتزامات الدولية المتعلقة بعقوبة الإعدام، وأنها لا تُطبق إلا على الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام بعد جمع الأدلة المناسبة. كما زعمت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن عمليات الإعدام لا تُنفذ إلا وفقاً للمعايير الدولية وبعد مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة⁸⁹. وفي تناقض صارخ مع هذه الادعاءات، سلّطت اللجنة الضوء على التطبيق غير المتناسب لعقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، مُسلّطة الضوء على الاستهداف غير المتناسب للفئات الضعيفة - بما في ذلك الأقليات الشيعية والعمال المهاجرين وعاملات المنازل، وخاصة النساء - الأكثر عرضة للاحتجاز التعسفي والتعذيب والمحاکمات الجائرة⁹⁰.

⁸⁹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

5. التطبيق الانتقائي لاختصاصات هيئة حقوق الإنسان

ورغم سوء استخدامهما الواضح، لم يُذكر أيُّ منهما في التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان. ولا يتضمن التقرير بيانات مُفصّلة حول الشكاوى الواردة أو التي حُلّت، ولا يُشير إلى حالات رمزية، ولا تحليل مستقل لحالة حقوق الإنسان في المملكة. وبدلاً من التطرق إلى الانتهاكات، يُصوّر التقرير صورة إيجابية للتقدم، مُدعيًا التوافق مع المعايير الدولية دون إثبات هذه الادعاءات.

5.2 الشكاوى الفردية

من المهام الأساسية لأي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان توفير آلية شكاوى فعّالة وسهلة المنال للأفراد الذين انتهكت حقوقهم. تتيح هيئة حقوق الإنسان السعودية للأفراد والمؤسسات والمنظمات وغيرها إمكانية تقديم شكاوى أو تقرير بشأن قضايا حقوق الإنسان. تشمل هذه القضايا المساواة وعدم التمييز، وحرية الرأي والتعبير، والحماية من العنف والإساءة، والوصول إلى العدالة.⁹⁶

في عام 2024، حاولت فوز العتيبي، شقيقة الناشطة في مجال حقوق المرأة مناهل العتيبي، طلب المساعدة من هيئة حقوق الإنسان السعودية بشأن سجن شقيقتها. اتصلت باللجنة هاتفيًا عبر الرقم المتاح على الإنترنت. بعد محاولات عديدة، تمكنت أخيرًا من التحدث مع أحد موظفي اللجنة لمدة دقيقة واحدة. بدلاً من الحصول على الدعم، أفادت بأن رقمها قد حُجب بعد اتصالها باللجنة.⁹⁷ وهذا لا يدل فقط على عدم الفعالية، بل يدل أيضًا على عرقلة فعلية لأسر الضحايا الذين يسعون إلى تحقيق العدالة.

⁹⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹⁷ هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

5.1 المراجعة التشريعية والتقارير السنوية

تشمل اختصاصات هيئة حقوق الإنسان مراجعة التشريعات واللوائح المحلية لضمان توافقتها مع التزامات حقوق الإنسان، وتقديم مقترحات لمشاريع قوانين⁹⁴. وقد أنشئت هيئة حقوق الإنسان بهدف مُعلن هو حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة «في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية». كما مُنحت سلطة مراقبة تنفيذ التزامات حقوق الإنسان، وتقديم المشورة للسلطات بشأن الامتثال للمعاهدات، وإعداد التقارير السنوية.

يُركز أحدث تقرير سنوي لهيئة حقوق الإنسان، والذي يغطي عام 2023 ونُشر عام 2024، بشكل كبير على هيكل المؤسسة وكوادرها وورش العمل ومبادراتها التدريبية⁹⁵. ويُحصى التقرير بشكل رئيسي عدد «حملات التوعية» التي نُظمت وعدد الموظفين العاملين في مختلف المناطق. ويُعفل التقرير تناول الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، مثل الزيادة الحادة في عمليات الإعدام، واستمرار سجن المدافعات عن حقوق المرأة، واضطهاد الأقليات.

يُلاحظ إخفاق التقرير في معالجة الاستخدام الإشكالي لقانوني مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين والمتظاهرين السلميين، على الرغم من الاعتماد عليهما خلال فترة التقرير.

⁹⁴ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹⁵ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



صورة محمد القحطاني. © بإذن من منظمة القسط لحقوق الإنسان.



صورة فوز العتيبي، شقيقة مناهل العتيبي. © بإذن من منظمة القسط لحقوق الإنسان.

5.3 زيارات ورصد أماكن الاحتجاز

يُخول نظامها الأساسي هيئة حقوق الإنسان صراحةً بإجراء رصد مفاجئ لأماكن الاحتجاز. وتخول المادة 5(6) الهيئة «بزيارة السجون ومراكز التوقيف في أي وقت دون إذن من الجهة المختصة، ورفع تقارير عنها إلى الملك»، كما تُكَلِّف إدارة المتابعة والتحقيق التابعة للهيئة «بزيارة السجون ومراكز التوقيف [...] دون إذن من الجهة المختصة» عند معالجة الشكاوى¹⁰⁰.

على الرغم من التأكيدات الرسمية بأن المملكة العربية السعودية قد أنهت عقوبة الإعدام للمتهمين الأطفال¹⁰¹، إلا أن العديد من الأفراد المدانين بسلوك يتعلق بالاحتجاز ارتكبوا عندما كانوا دون سن 18 عامًا ظلوا في انتظار تنفيذ حكم الإعدام خلال عام 2024 و2025¹⁰². ومن بينهم عبد الله الدرازي وجلال لباد، اللذان أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام عليهما (مما يعرضهم لخطر الإعدام الوشيك)، بينما

في قضية أخرى، في مايو 2024، أبلغت رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية، هالة التويجري، دبلوماسيين أمريكيين أن المدافع البارز عن حقوق الإنسان، محمد القحطاني⁹⁸، المسجون آنذاك، كان على اتصال بعائلته، وأنه تحدث إليهم هاتفياً، وأنكر اختفائه القسري. نفّث زوجته مها القحطاني علناً مزاعم هيئة حقوق الإنسان السعودية بأن زوجها كان على اتصال منتظم بعائلته⁹⁹. في الواقع، كان قد تعرض للاختفاء القسري، دون السماح له بالتواصل. ودعت هيئة حقوق الإنسان السعودية والتويجري إلى الكشف عن مصير القحطاني ومكانه، وضمان تواصله مع عائلته وتلقيه الرعاية الطبية والعلاج المناسبين.

إنّ الوعود الكاذبة التي تُقدّمها الهيئة، والتي تُنقل حتى إلى السفارات الأجنبية، تهدف إلى صرف الانتباه عن التدقيق بدلاً من حماية الضحايا. تكشف هذه الأمثلة أن آلية الشكاوى في الهيئة السعودية لحقوق الإنسان ليست سوى واجهة. فبدلاً من حماية الأفراد، تعمل هذه الآلية على احتواء المطالم وحماية مؤسسات الدولة من المساءلة.

¹⁰⁰ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية"، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁰¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁰² هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹⁸ مذكرة من منظمة مناهل لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-persons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

⁹⁹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية 2023"، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

تشير هذه السجلات مجتمعة إلى وجود فجوة بين الولاية القانونية للجنة حقوق الإنسان السعودية لمراقبة الاحتجاز والواقع الذي يواجه المتهمون الأطفال المحكوم عليهم بالإعدام: فقد أثارت الجهات الفاعلة الدولية مراراً وتكراراً قضايا أحداث محددة؛ ومع ذلك، فباستثناء تأكيد الحكومة أن لجنة حقوق الإنسان السعودية «لم تلاحظ أي حالات انتهاك لحقوق الإنسان»، لا يوجد أي مؤشر علني على إجراء تحقيقات مستقلة أو اتخاذ اللجنة أي إجراءات تصحيحية.

كانت قضايا يوسف المناسف وعلي المبيوق معلقة أمام المحكمة العليا بتهمة «جرائم متعلقة بالاحتجاج يُزعم ارتكابها عندما كانا طفلين»¹⁰³. وبالمثل، أعرب المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة عن قلقهم إزاء استمرار مقاضاة وإصدار أحكام على مرتكبي الجرائم الأطفال في المملكة العربية السعودية وحثوا على إطلاق سراحهم¹⁰⁴. أفادت منظمة العفو الدولية في 22 أغسطس 2025 أن السلطات السعودية أعدمت جلال لباد بسبب جرائم مزعومة ارتكبتها عندما كان طفلاً وحثت على سلامة عبد الله الدرازي وآخرين¹⁰⁵.

في مراسلة مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ذكرت لجنة حقوق الإنسان السعودية أنها «تابعت» القضايا، وتحققت من «تطبيق جميع القوانين واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسان»، و«لم تلاحظ أي حالات انتهاك لحقوق الإنسان»، و«تواصل متابعة قضاياهم»¹⁰⁶. يتناقض هذا الموقف الرسمي مع المخاوف المستمرة التي أثارها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بشأن الاعترافات القسرية¹⁰⁷، وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة، وفرض أو تأكيد أحكام الإعدام على الأفعال المرتكبة عندما كانوا قاصرين، وإعدام جلال لباد مؤخراً.

¹⁰³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁰⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁰⁵ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁰⁶ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹⁰⁷ هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

6. المشاركة الإقليمية والدولية تُضفي الشرعية على هيئة حقوق الإنسان السعودية كجهة فاعلة ذات مصداقية

الرسمية الضوء على المناقشات حول حقوق المرأة، وسيادة القانون، والمحاکمات العادلة. ومع ذلك، اختتم الحوار دون أي التزامات ملموسة أو إقرار بالانتهاكات المستمرة.

بالنسبة للجنة حقوق الإنسان السعودية، شكّل الحوار أداةً قويةً لإضفاء الشرعية. فمن خلال تقديم نفسها كمحاور للاتحاد الأوروبي، تُصوّر اللجنة نفسها كمؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، على الرغم من عدم امتثالها لمبادئ باريس. ويُخاطر الانخراط الأوروبي، بدوره، بتوفير غطاءٍ لتدهور سجل حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

6.1 الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة

في ديسمبر 2024، عُقد الحوار الرابع لحقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية في الرياض، برئاسة هيئة حقوق الإنسان السعودية¹⁰⁸. سلّطت البيانات

¹⁰⁸ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/me-na-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

علم وطني كبير ملون، الاتحاد الأوروبي وعلم المملكة العربية السعودية على خلفية جدار قديم ضخم. الفكرة. © Esfera، مرخصة من Shutterstock.

ما لا يمكن استخلاصه من خلال الأبحاث مفتوحة المصدر. لو كان معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والهيئة السعودية لحقوق الإنسان يدربان المشاركين على المعايير الدولية حقًا، لكان من المتوقع عقد جلسات حول حظر التعذيب، وأهمية استقلال القضاء، وحقوق المعتقلين.

في مايو 2025، وقعت هيئة حقوق الإنسان السعودية مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تركز على حماية اللاجئين وطالبي اللجوء¹¹⁴. المملكة العربية السعودية ليست طرفًا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وليس لديها نظام لجوء محلي. غالبًا ما يتم احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء في ظروف غير إنسانية، ويخضعون للترحيل دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، ويحرمون من الحقوق الأساسية. في ظل هذه الخلفية، تعمل مذكرة التفاهم بين هيئة حقوق الإنسان السعودية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كممارسة للعلاقات العامة، مما يسمح للحكومة بادعاء التعاون الدولي دون تقديم التزامات ملزمة. يبدو أن هيئة حقوق الإنسان السعودية لم تبلغ عن أي حالات احتجاز تعسفي أو إساءة معاملة المهاجرين، ولم تتدخل لحماية حقوق 26 مصريًا معرضين لخطر الإعدام في عام 2025. بدلاً من ذلك، تسمح مذكرة التفاهم للمملكة العربية السعودية بتقديم نفسها على أنها متوافقة مع ولاية المفوضية مع تجنب الإصلاحات الهيكلية.

حافظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على برنامج تعاون فني طويل الأمد مع الهيئة السعودية لحقوق الإنسان، بدأ من خلال مذكرة تفاهم وقّعت في يونيو 2012¹¹⁵. و بموجب هذه الاتفاقية، تُقدم المفوضية برامج تدريبية وورش عمل للتوعية وبناء قدرات موظفي السجون وغيرهم من المسؤولين، بهدف مواصلة الممارسات الوطنية

في أبريل 2025، زارت خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان المملكة العربية السعودية، حيث ورد أن اللجنة استقبلتها¹⁰⁹. وبينما أشادت الخبيرة ببعض المبادرات المحلية، أكدت أيضًا على ضرورة توسيع نطاق حماية الحقوق لتشمل غير المواطنين، الذين يُشكلون نسبةً كبيرةً من كبار السن في المملكة العربية السعودية¹¹⁰. والأهم من ذلك، أعلنت أن طلبها للقاء اثنين من رجال الدين المسنين والمدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين قد رُفض، مُضيفاً أن «هذا الرفض للسماح بالوصول يتعارض مع اختصاصات الزيارات القطرية التي تقوم بها الإجراءات الخاصة، ويثير مخاوف بشأن سلامة المعتقلين»¹¹¹.

6.2 برامج التدريب والتعاون الفني

خارج الاتحاد الأوروبي، استثمرت الهيئة السعودية لحقوق الإنسان بكثافة في إبراز شراكتها مع المنظمات الدولية. في ديسمبر 2024 أطلقت الهيئة «برنامج خبير في حقوق الإنسان»، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لتدريب المهنيين والمسؤولين السعوديين على المعايير الدولية لحقوق الإنسان¹¹². وقد حظي البرنامج بترويج واسع النطاق من قبل وسائل الإعلام والقنوات الرسمية السعودية، حيث وصفته الهيئة بأنه إنجاز بارز في بناء القدرات الوطنية¹¹³. لا توجد شفافية بشأن منهج البرنامج أو نتائجه المرجوة، وهو

¹⁰⁹ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹⁰ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹¹ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹² هيئة حقوق الإنسان، «عن الهيئة»، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹³ مذكرة من منظمة مناهضة لحقوق الإنسان لجانة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة الثلاثون، 26 أغسطس 2023، <https://menarights.org/en/documents/mena-rights-group-submission-committee-rights-per-sons-disabilities-ahead-30th-session> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹⁴ منظمة العفو الدولية، «المملكة العربية السعودية 2023»، <https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹⁵ منظمة العفو الدولية، «السعودية: الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا دليل على ازدياد الحياة الإنسانية»، 13 مارس 2022، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/saudi-ara-bia-mass-execution/> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).



جنيف، سويسرا - 23 أبريل 2015: مبنى قصر ويلسون. مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. جنيف، سويسرا. © مايك غورسكي، مرخصة بموجب شاترستوك.

مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان¹¹⁶. ورغم أن جهود بناء القدرات هذه لا تُشكل إشكالية في جوهرها، إلا أنها في سياق الهيئة السعودية لحقوق الإنسان تُخاطر باستغلالها لإضفاء مظهر من الشرعية دون أن تُصاحبها قدرة إشرافية أو حقيقية. ولم تُمنح الهيئة السعودية لحقوق الإنسان تفويضًا حقيقيًا للرصد؛ ولكن بدلاً من ذلك، يبدو التدريب منفصلاً عن المساءلة – فبعد أكثر من عقد من التعاون، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان بشكل ملحوظ في المملكة، مما يلقي بظلال من الشك على فائدة هذه البرامج¹¹⁷.

¹¹⁶ المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي لهيئة حقوق الإنسان، المرسوم الملكي رقم (أ/30)، 12 سبتمبر 2005، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Statute.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

¹¹⁷ هيئة حقوق الإنسان، "عن الهيئة"، <https://www.shc.gov.sa/ar-sa/About/Pages/default.aspx> (تاريخ الولوج: 1 يوليو 2025).

7. الاستنتاجات والتوصيات

بعد عشرين عامًا من إنشائها، فشلت هيئة حقوق الإنسان السعودية في العمل كمؤسسة وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان. فبدلاً من العمل وفقاً لمبادئ باريس، دأبت اللجنة على العمل كامتداد للسلطة التنفيذية. تُعيّن قيادتها بمرسوم ملكي، وتنفذ ولايتها بشكل انتقائي، ويهدف انخراطها الدولي في المقام الأول إلى إضفاء الشرعية على سياسات الحكومة. وبدلاً من توثيق الانتهاكات أو توفير سبل الانتصاف للضحايا، تُروّج هيئة حقوق الإنسان السعودية لرواية التقدم والإصلاح، بينما تلتزم الصمت إزاء الانتهاكات المنهجية، والاحتجاز التعسفي والتعذيب والإعدامات والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

من خلال مشاركتها في آليات الأمم المتحدة، تُقدم هيئة حقوق الإنسان السعودية صورة إيجابية عن سجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان، مُقلّلةً من شأن مزاعم الانتهاكات ذات المصدقية أو مُنكرةً إياها. وتفشل اللجنة في التحقيق في الانتهاكات، وتمنع الوصول إلى سبل الانتصاف، وتُؤايم رسائلها مع الخطاب الرسمي. ولم يُترجم تعاونها الدولي، من خلال مذكرات التفاهم مع وكالات الأمم المتحدة، وشركات التدريب، والحوارات مع الحكومات الأجنبية، إلى إصلاحات هيكلية أو تحسين المساءلة. بل على العكس، تُخاطر هذه المبادرات بتعزيز دور اللجنة كوسيلة لتبييض الحقائق، وتعزيز الروايات الحكومية بدلاً من معالجة الانتهاكات.

في ضوء هذه النتائج، تُقدّم التوصيات التالية:

7.1 التوصيات العامة لحكومة المملكة العربية السعودية

1. إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حقيقية تتوافق مع مبادئ باريس، مع عملية تعيين شفافة، وضمان استمرارية الأعضاء، واستقلال مالي وإداري كافٍ.
2. ضمان حصول هيئة حقوق الإنسان السعودية، أو أي مؤسسة مستقبلية، على الاعتماد من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان الامتثال للمعايير الدولية.
3. تعديل النظام الأساسي للجنة السعودية لحقوق الإنسان لمنحها السلطة والاستقلالية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ونشر النتائج، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا دون تدخل.
4. ضمان قدرة هيئة حقوق الإنسان السعودية على مراقبة جميع مرافق الاحتجاز ومقابلة المحتجزين بسرية ودون موافقة مسبقة من الأجهزة الأمنية.
5. إنهاء ممارسة استخدام لجنة حقوق الإنسان السودانية كجزء من وفود الدول الرسمية لدى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وضمان اقتصار دورها على دور مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.
6. تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل، وخاصةً تلك المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام، وحظر التعذيب، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
7. التعاون الجاد مع منظمات المجتمع المدني المحلية، بما يضمن تمكين الضحايا وأسرهم من التعبير عن مخاوفهم بأمان.

7.2 الى الجهات الدولية المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والحكومات الأجنبية

1. ربط التعاون مع لجنة حقوق الإنسان السعودية بإحراز تقدم ملموس نحو الاستقلال والفعالية بما يتماشى مع مبادئ باريس.
2. تجنب إضفاء الشرعية على لجنة حقوق الإنسان السعودية كمؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان حتى إجراء إصلاحات هيكلية، والتواصل مباشرةً مع منظمات المجتمع المدني والضحايا.
3. تعزيز رصد امتثال المملكة العربية السعودية للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة.

7.3 تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات المراجعة الدولية

فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل

1. تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام، وحماية حرية التعبير، وحظر التعذيب، وتمكين لجنة حقوق الإنسان السعودية من رصد الامتثال بشكل مستقل.
2. إنهاء ممارسة رئاسة لجنة حقوق الإنسان السعودية لوفد الدولة إلى الاستعراض الدوري الشامل لتسوية الانتهاكات؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي على لجنة حقوق الإنسان السعودية تقديم تقييم مستقل وموازٍ لسجل المملكة العربية السعودية.
3. ضمان أن تكون متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل شفافة وشاملة، مع قيام لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بنشر تقارير تقدم مستقلة بدلاً من تكرار مواقف الحكومة.

بالإشارة إلى مراجعة المملكة العربية السعودية من قبل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة:

1. ضمان استقلالية لجنة حقوق الإنسان السعودية حتى تتمكن من المساهمة بفعالية في رصد تنفيذ التزامات حقوق المرأة.
2. ضمان امتلاك لجنة حقوق الإنسان السعودية للقدرة والسلطة اللازمة لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة، بما في ذلك التمييز في قانون الأسرة، وقواعد ولاية الرجل، والقيود المفروضة على المشاركة في الحياة العامة.
3. إنشاء قنوات آمنة وسهلة الوصول للمدافعات عن حقوق الإنسان السعودية للتواصل مع لجنة حقوق الإنسان السعودية وإثارة مخاوفهم دون خوف من الانتقام.

بالإشارة إلى مراجعة المملكة العربية السعودية من قبل لجنة القضاء على التمييز العنصري:

1. دعم اعتماد تشريع شامل لمكافحة التمييز يُعرّف التمييز العنصري تعريفاً واسعاً، ويعالج الأشكال الهيكلية والمباشرة وغير المباشرة والمتقاطعة لعدم المساواة، بما يتماشى مع توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري.
2. ضمان قيام لجنة حقوق الإنسان السعودية برصد التمييز الذي تواجهه المجتمعات الشيعية وغير المواطنين والعمال المهاجرين والإبلاغ عنه، وتمكين الضحايا من الوصول إلى الشكاوى وسبل الانتصاف.
3. الامتناع عن رفض التقارير المتعلقة بالتمييز باعتبارها «لا أساس لها من الصحة»، والانخراط بدلاً من ذلك في نتائج لجنة القضاء على التمييز العنصري لمعالجة أوجه عدم المساواة طويلة الأمد.



منظمة القسط لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية مستقلة تأسست في عام 2014 على يد المدافع السعودي عن حقوق الإنسان يحيى عسيري بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في المملكة العربية السعودية. كلمة "القسط" تعني "العدالة" باللغة العربية، والعدالة هي جوهر كل أعمالنا. نتبع نهجاً ثابتاً قائماً على حقوق الإنسان استناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، وندافع عن الحقوق الأساسية للجميع دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي. نجري أبحاثاً ميدانية، ونشارك في الدعوة القانونية والعامّة الدولية، وننظم حملات نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان هي منظمة غير ربحية، أنشأتها مجموعة من النشطاء بهدف تعزيز الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

مجموعة منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للدفاع القانوني مقرها جنيف، تعمل على الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية وتعزيزها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا). نعتمد نهجاً شاملاً، ونعمل على المستويين الفردي والهيكلية. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات، نحدد أنماط وأسباب جذرية للانتهاكات على أرض الواقع ونلفت انتباه الجهات المعنية إلى القضايا الرئيسية من أجل الدعوة إلى إصلاح القانون والسياسات.

تود المنظمات المؤلفة أن تشكر السيدة رؤى الحاج حسن على ترجمة هذا التقرير إلى اللغة العربية.